الجزيرة كابيتال
الجزيرة للأسواق المالية ALJAZIRA CAPITAL

رؤية مكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار

الرؤية تجاه الأسواق العالمية:
توقعات عام 2025

فبراير 2025

الرؤية تجاه الأسواق العالمية: توقعات عام 2025

نظرة عامة على أهم النقاط

مع تراجع الضغوط التضخمية واقتراب دورة رفع أسعار الفائدة من نهايتها، بدأت الأسواق العالمية بالتأقلم مع واقع اقتصادي جديد. ومن المتوقع أن ينعكس ذلك إيجابيًا على أسواق الائتمان الخاص والملكية الخاصة، مما يعزز نشاط الصفقات ويوفر بيئةً مناسبة لعمليات التخارج في عام 2025.

واصل الائتمان الخاص إثبات قدرته على تحقيق أداء مستقر وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي. ويعكس الطلب المتزايد على حلول التمويل المرنة، إلى جانب الاهتمام المستمر من المستثمرين، إمكانية تحقيق نمو معتدل في عام 2025، مع استمرار ظروف السوق كعامل حاسم.

مع نهاية عام 2024، بدأت أنشطة صفقات الملكية الخاصة في التعافي بعد فترة من التباطؤ، مدفوعة بتفاؤل المستثمرين واهتمامهم بعمليات الاستحواذ الكبرة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم خلال عام 2025، بفضل تحسن التقييمات، وزيادة وتيرة عمليات التخارج، وأسعار فائدة أكثر ملاءمة.

شهدت الأسهم العالمية والذهب أداءً استثنائيًا خلال عام 2024، مدعومين بازدهار أسهم التكنولوجيا الأمريكية نتيجة التطورات في الذكاء الاصطناعي، وانخفاض أسعار الفائدة، إلى جانب حالة عدم اليقين الاقتصادي وزيادة مشتريات البنوك المركزية من الذهب. أما في عام 2025، فمن المتوقع أن تستمد الأسهم قوتها من ارتفاع الإنفاق الرأسمالي وزيادة الطلب على العمالة، في حين يُرجح أن يواصل الذهب تعزيز مكانته كملاذ آمن.

يشكل الاقتصاد العالمي تفاعلاً معقداً بين قوى متعددة تتأثر بالاتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تُسهم في تشكيل سلوك المستهلكين والمستثمرين. وعلى الرغم من أن الأحداث مثل الانتخابات وتغييرات الأنظمة قد تؤثر بشكل كبير على معنويات السوق، إلا أنها نادراً ما تُغيّر المسار طويل الأجل للمؤشرات الاقتصادية الأساسية. في نهاية المطاف، تُوجّه اتجاهات الاقتصاد الكلي أسواق الاستثمار العالمية و تحدد مسارها مع مرور الوقت.

عوامل الاقتصاد الكلي

- أسعار الفائدة
- النمو الاقتصادي
- التضخم
- بيئة جمع الأموال

الرؤية تجاه الأسواق العالمية: توقعات عام 2025

التضخم

التضخم في الولايات المتحدة

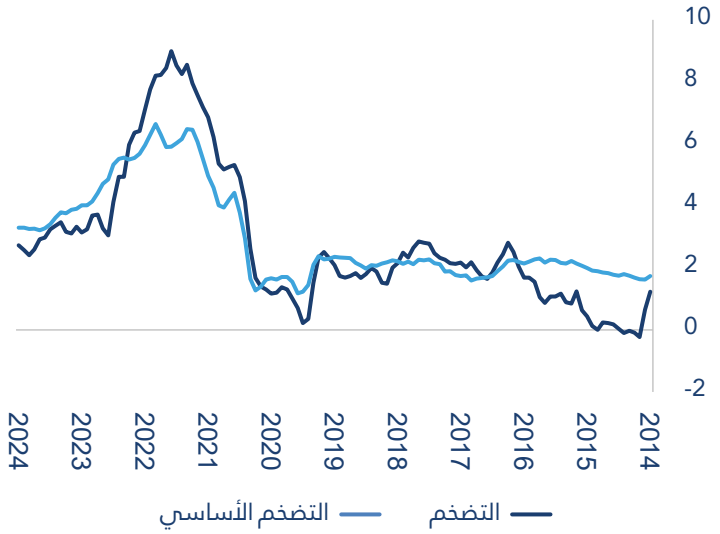

المصدر: بيانات FRED الاقتصادية

- بعد أكثر من عامين من التقلبات، أبدت بيئة الاقتصاد الكلي علامات على الاستقرار، مع تراجع التضخم خلال عام 2024.
- انخفاض معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى له في 3.5 سنوات، حيث بلغ 2.4% في سبتمبر، لكنه ارتفع إلى 2.9% بنهاية العام. ورغم أنه يمثل انخفاضًا طفيفًا عن 3.3% في ديسمبر 2023، إلا أنه لا يزال أعلى من هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%.
- العامل الرئيسي هو التضخم الأساسي، الذي لا يزال مرتفعًا وثابتًا، متجاوزًا 3%، مما يدل على تباطؤ التقدم نحو الهدف المنشود من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.
- على الرغم من التباطؤ الاقتصادي، استمرت معدلات البطالة بالقرب من أدنى مستوياتها التاريخية، مما دعم الإنفاق الاستهلاكي وقلل من تأثير تكاليف الاقتراض المرتفعة والتضخم.
- تم رفع توقعات التضخم في الولايات المتحدة نتيجة للتخفيضات الضريبية المتوقعة وتأثير الرسوم الجمركية الجديدة المحتملة التي اقترحها الرئيس المنتخب دونالد ترامب، والتي قد تسهم في زيادة الضغوط التضخمية.

من المتوقع أن يتراوح التضخم في الولايات المتحدة في عام 2025 بين 2.1% و2.8%*، ليظل أعلى من هدف الاحتياطي الفيدرالي. ومن المرجح أن يعطي البنك الاحتياطي الفيدرالي الأولوية لتدابير السياسة التقليدية، مثل تعديل أسعار الفائدة، قبل النظر في أي تغيير رسمي لهدف التضخم.

أسعار الفائدة والعوائد

معدلات الفائدة

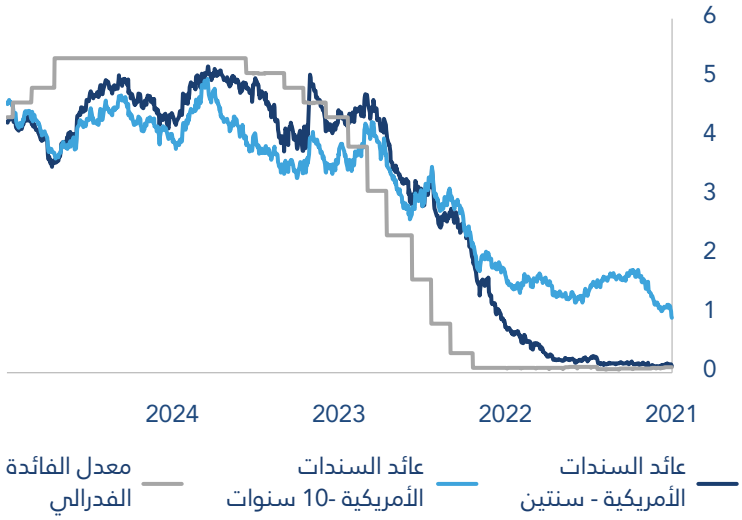

المصدر: بلومبيرغ

- حافظ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على معدل الفائدة الفيدرالية عند أعلى مستوى له في عقدين لأكثر من عام لمقاومة التضخم وإبطاء وتيرة النمو الاقتصادي، قبل أن يخفضه بمقدار 50 نقطة أساس في سبتمبر، تلاه خفضان إضافيان بمقدار 25 نقطة أساس في وقت لاحق من عام 2024.
- تسبب تباطؤ سوق العمل، دون انهيار كامل، وتراجع التضخم في دفع البنوك المركزية لتخفيض معدلات الفائدة، مما حفز الاقتراض من قبل الأفراد والشركات على حد سواء.
- ومع ذلك، لا يزال تهديد التضخم الأساسي المستمر قائماً، ومن المرجح أن تعقّد الرسوم الجمركية المتوقعة من إدارة ترامب مسار البنك المركزي نحو خفض المزيد من أسعار الفائدة.
- قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمراجعة توقعاته لخفض أسعار الفائدة في عام 2025، ليقتصر على خفضين بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهما، بدلاً من أربع تخفيضات كانت متوقعة سابقًا. يعكس هذا التعديل نموًا اقتصاديًا أقوى، وتوقعات بارتفاع التضخم، إضافةً إلى تغييرات محتملة في السياسات تحت الإدارة الأمريكية الجديدة.[1]

وفي ظل الضغوط التضخمية المستمرة، نتوقع أن يتم تخفيض أسعار الفائدة بوتيرة أبطأ وبحجم أصغر. تشير تقديراتنا، المتوافقة مع توقعات البنك الاحتياطي الفيدرالي، تخفيضين بمقدار 25 نقطة أساس، ليصل سعر الفائدة المستهدف إلى نطاق يتراوح بين 3.75% و4.0%. وينعكس هذا النهج الحذر في عوائد السوق، حيث تبلغ عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات وسنتين حوالي 4.6% و4.3% على التوالي، مما يشير إلى توقعات المستثمرين بسياسية نقدية محسوبة بدلاً من التيسير القوي.**

المصدر 1: فوربس
*بناءً على تقديرات السوق وفقًا للاستطلاع الذي أجرته بلو تشيب (Blue Chip) لـ 50 من المحللين الاقتصاديين (البنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس).
**بناءً على تقديرات السوق من CNBC، بلاك روك (NNC) ، iShare، فوربس، رويترز.

الرؤية تجاه الأسواق العالمية: توقعات عام 2025

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي للعالم والولايات المتحدة

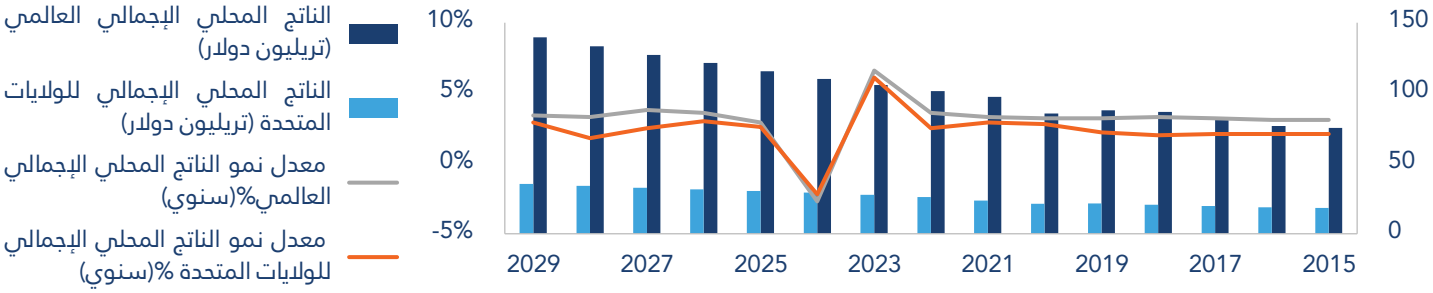

المصدر: صندوق النقد الدولي

- في عام 2024، فاق الاقتصاد الأمريكي التوقعات، حيث سجل نموًا قويًا بنسبة 3.1% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث، مدفوعًا بزيادة كبيرة في الإنفاق الاستهلاكي واستمرار الإنتاجية.
- ومع ذلك، بدأ تأثير التحفيز المالي الأولي في التراجع نتيجة لتغير الإدارة وعدم اليقين السياسي، مما أسفر عن ظهور تحديات جديدة أمام استقرار الاقتصاد.
- وبالنظر إلى عام 2025، أصبحت الرؤية الاقتصادية أكثر تحفظًا. حيث من المتوقع أن تؤثر الزيادات المحتملة في الرسوم الجمركية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية على الإنفاق، مما سيحد أيضًا من قدرة البنوك المركزية على خفض أسعار الفائدة بشكل مستمر.

من المتوقع أن يتباطأ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2.5% - 2.8%* في 2024 إلى 2.1% - 2.2% في 2025*، نتيجة لارتفاع الرسوم الجمركية التي تزيد من أسعار المستهلكين، بالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن ارتفاع الأجور بسبب سياسات التهجير الأكثر صرامة.

بيئة جمع الأموال

جمع الأموال لرأس المال الخاص (مليار دولار)

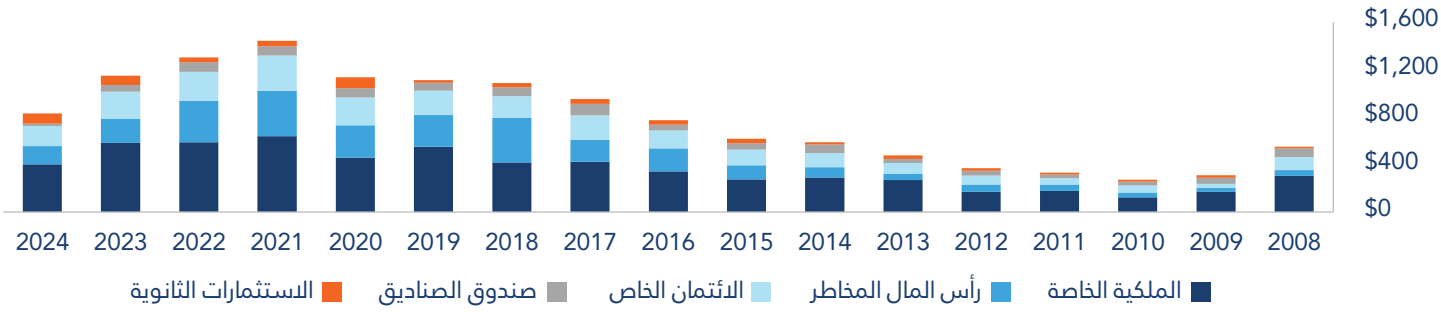

المصدر: كتاب الترويج (Pitchbook)؛ بيانات عام 2024 حتى الربع الثالث/2024

- في السنوات الأخيرة، تأثر جمع الأموال في الأسواق الخاصة بالاتجاهات المتقلبة والتحولات غير المتوقعة. فقد شكلت تكاليف التمويل المرتفعة وآفاق النمو غير المؤكدة، التي تقودها بشكل كبير التوترات الجيوسياسية، تحديات كبيرة.
- تخلف جمع الأموال في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024 مقارنة بعام 2023، ويرجع ذلك إلى التوقعات بتخفيضات أسعار الفائدة. وتُقدّر شركة بريكين أن عدد إغلاق الصناديق في 2024 سيصل إلى أدنى مستوى له في العقد الأخير.[1]
- أصبح الشركاء المحدودون (LPs) أكثر انتقائية، حيث يفضلون المدراء والاستراتيجيات التي أثبتت قدرتها على الصمود وتحقيق عوائد مستدامة. فقد استحوذت الشركات ذات الخبرة على 85% من إجمالي رأس المال المُجمّع حتى الربع الثالث من عام 2024، بينما مثل المديرون الناشئون 15% فقط.[2]
- مع زيادة الصفقات والخروج الناجح في أواخر 2024، من المتوقع أن يشهد جمع الأموال في 2025 تحسنًا مع تعزيز الخروج الناجح لثقة المستثمرين. وبالرغم من ذلك، قد تظل العملية طويلة ومعقدة نتيجة الطلب المتزايد والمتراكم من الشركاء العامين (GPs)، مما سيخلق بيئة أكثر تنافسية بين المشاركين.

نتوقع أن عام 2025 قد لا يجلب الكثير من الانتعاش، مع احتمالية عالية لفرص جمع الأموال مقارنة بعام 2024.

المصدر 1: بريكين (Preqin)
المصدر 2: كتاب الترويج (Pitchbook)
*بناءً على تقديرات السوق من البنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، وشركة برايس ووترهاوس كوبرز(PWC)، ومكتب الميزانية في الكونغرس (CBO)، وجي بي مورغان (J.B Morgan).

الرؤية تجاه الأسواق العالمية: توقعات عام 2025

الائتمان الخاص: توقعات لعام 2025

في عام 2024، شهدت الأوضاع الاقتصادية العالمية، لا سيما في الولايات المتحدة، تحولاً مع بدء تراجع التضخم. حيث ساهم هذا التغيير في تعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز أنشطة جمع الأموال خلال النصف الثاني من العام. كما أسهم خفض أسعار الفائدة في إبقاء معدلات التخلف عن السداد منخفضة وزيادة الطلب على الائتمان الخاص من خلال تقليل تكاليف الاقتراض. ونتيجة لذلك، تم تعويض أي تراجع محتمل في الأداء الناتج عن انخفاض العوائد الخالية من المخاطر، مما حافظ على جاذبية الاستثمارات في الائتمان الخاص.

معدل التعثر قبل الاقتطاعات (قبل الفائدة والضرائب والإهلاك واستهلاك الدين)

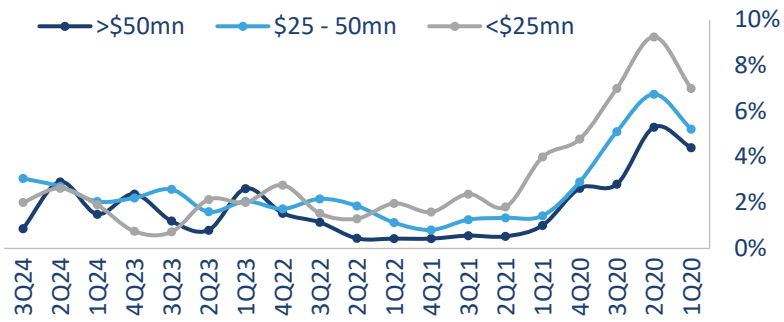

المصدر: مؤشر التخلف عن السداد للائتمان الخاص - بروسكور

- في عام 2024، فاق الاقتصاد الأمريكي توقعات السوق، متجنبًا الركود رغم الإشارات الناتجة عن انعكاس منحنى العوائد. وبحلول منتصف العام، أشار تضييق الفارق بين العائدات لمدة عامين وعشر سنوات إلى تغير في الظروف الاقتصادية، مع استقرار المعدلات بحلول أغسطس.
- حافظ الائتمان الخاص على معدلات تخلف معتدلة، بدعم من ممارسات التحليل الائتماني القوية والاتفاقيات الوقائية. بالنسبة للشركات الكبيرة (التي تتجاوز أرباحها قبل الفائدة والضرائب والإهلاك واستهلاك الدين 50 مليون دولار)، انخفضت معدلات التخلف بشكل حاد من 2.8% في الربع الثاني إلى 0.8% في الربع الثالث من عام 2024، متفوقة بذلك على الشركات الصغيرة والمتوسطة.[1]

معدل الفائدة: يواصل الائتمان الخاص اكتساب زخم قوي في ظل بيئة تتميز بمعدلات فائدة مرتفعة، حيث يوفر عوائد جذابة عبر القروض ذات المعدلات المتغيرة. وعلى الرغم من التوقعات بخفض معدلات الفائدة في عام 2025، يُتوقع أن يسهم ذلك في تعزيز نشاط الصفقات من خلال خلق ظروف أكثر ملاءمة لعمليات الاندماج والاستحواذ (M&A). ومن المحتمل أن يدفع هذا الارتفاع في النشاط إلى زيادة الطلب على الديون، مما يعزز دور الائتمان الخاص كعنصر أساسي في تمويل الاستحواذات الاستراتيجية.

التضخم: يشكل التضخم تحديًا للأداء الاستثماري في المحافظ التي تحتوي على أصول ذات دخل ثابت، حيث يقوم بتآكل قيمتها الحقيقية. ويضيف ارتفاع التضخم المتوقع في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة إلى هذا القلق. وبالرغم من ذلك، يبرز الائتمان الخاص كخيار مرن نظرًا لفوائده في التنويع وارتباطه المنخفض مع الأصول الأخرى. وهو ما يجعله أداة تحوط موثوقة، تساعد المستثمرين في الحفاظ على القيمة خلال فترات عدم اليقين الاقتصادي.

معدلات التخلف عن السداد: من المتوقع أن ترتفع معدلات التخلف عن السداد في عام 2025. ومع ذلك، من المفترض أن تظل هذه المعدلات ضمن مستويات قابلة للإدارة بالنسبة للمديرين ذوي الخبرة القادرين على التعامل مع الضغوط المالية. سيكون المديرون الذين يتبعون نهجًا محافظًا ولديهم سجل حافل بالنجاح في وضع جيد للتعامل مع هذه التحديات.

جمع الأموال: من المتوقع أن تتحسن آفاق جمع الأموال في الائتمان الخاص تدريجيًا في عام 2025. في حين شهد عام 2024 تباطؤًا في جمع الأموال عبر الأسواق الخاصة، بينما برز الائتمان الخاص—لا سيما القروض المباشرة المدعومة في الاسواق المتوسطة—كنقطة مضيئة نسبيًا. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع تحسن طفيف في بيئة جمع الأموال، مدعومًا بزيادة النشاط في الصفقات وارتفاع محتمل في التوزيعات الناتجة عن العوائد.

الأداء: يقدم سوق الائتمان الخاص في عام 2025 مزيجًا متنوعًا من الفرص والتحديات، إلا أن التوقعات العامة لا تزال إيجابية. حيث يستمر الائتمان الخاص في تحقيق عوائد قوية وهوامش أرباح أعلى مقارنة بأسواق القروض المجمعة والسندات ذات العائد المرتفع.

الفترة	الربع الثالث 2024	من بداية عام 2024	اخر 12 شهرًا	خمس سنوات*
عائد مؤشر بريكين للائتمان الخاص[1]	%1.72	%8.55	%8.79	%9.18

حتى الربع الثالث من عام 2024، سجل عائد مؤشر بريكين للائتمان الخاص نموًا سنويًا، مما يسلط الضوء على مرونة الائتمان الخاص كفئة أصول جذابة. يتميز هذا القطاع بعوائد ثابتة ومخاطر مُعدّله بشكل إيجابي.

يواصل الائتمان الخاص ترسيخ مكانته كخيار استثماري قوي، حيث أثبتت هذه الفئة من الأصول مرونتها في مواجهة فترات ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة، بفضل هيكلها المعتمد على معدلات فائدة متغيرة. ويمثل قطاع الإقراض المباشر في الاسواق المتوسطة الأساسية فرصة مميزة بفضل قدرته الفائقة على إدارة المخاطر بفعالية. في الوقت نفسه، تبرز هياكل الصناديق متعددة المديرون كخيار استثماري جذاب، لما توفره من تنويع أوسع، وتقليل لمخاطر التركيز، فضلاً عن إتاحة الوصول إلى مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والمديرون، مما يعزز جاذبية الاستثمار في الائتمان الخاص.

المصدر 1: بريكين (Preqin)
*المعدل السنوي

الرؤية تجاه الأسواق العالمية: توقعات عام 2025

الملكية الخاصة: ما هو المتوقع في 2025

واجهت الملكية الخاصة (PE)تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة، خاصةً مع ارتفاع معدلات الفائدة بأكبر وتيرة في عقدين. ومع ذلك، كان عام 2024 نقطة تحول، حيث بدأت دورة من التيسير النقدي التي وفرت راحة كبيرة بعد فترة من الضغوط. ورغم المخاوف الواسعة من حدوث ركود اقتصادي عالمي، إلا أن هذه المخاوف لم تتحقق، مما جعل القطاع في وضع أقوى مع اقتراب عام 2025. حيث تجاوزت معاملات الاستحواذ وقيم الصفقات مستويات ما قبل الجائحة، مما أظهر مرونة ملحوظة.

- واصلت قطاعات مثل الرعاية الصحية في تقديم فرص جيدة، حيث زادت أهمية الرعاية الصحية التي تركز على تحسين صحة المرضى وتقليل التكاليف والتطورات التكنولوجية في هذا المجال. من ناحية أخرى، يُتوقع أن تساهم الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي في زيادة نشاطات الاستحواذ المدعومة بالائتمان، خصوصًا في الشركات التي تمتلك بيانات قيمة يمكن الاستفادة منها في تعزيز النمو والربحية.
- على الرغم من أن الصناديق الكبيرة نجحت في جمع رؤوس الاموال، إلا أن الشركات الصغيرة والأقل شهرة واجهت صعوبات في تأمين التمويل. حتى الربع الثالث من عام 2024، 87% من رأس المال المجموع في الملكية الخاصة كان لصالح الشركات المتمرسة.[2]
- يظل سوق الصفقات الثانوية خيارًا جذابًا للمستثمرين، حيث يوفر فرصًا لتحقيق عوائد مجزية مع ضبط المخاطر. ومن الملاحظ أن الاستثمارات الجديدة في الصفقات الثانوية التي يقودها الشركاء المحدودين (LP-lead) والشركاء العامين (GP-lead)، بما في ذلك الصناديق الاستمرارية، قد شهدت زيادة ملحوظة. وحتى الربع الثالث من 2024، وصل إجمالي رأس المال الملتزم لهذه الصناديق إلى 97.5 مليار دولار، بزيادة تقدر بنحو 30.9% مقارنة بالعام السابق.[2] ويدل ذلك على أن الصناديق الاستمرارية أصبحت بديلاً قابلاً للتوسع لأساليب الدمج والاستحواذ والطروحات العامة الأولية التقليدية.

نشاط التخارج من الملكية الخاصة في الولايات المتحدة

المصدر: كتاب الترويج (PitchBook)

◆ **نشاط الصفقات:** شهد النصف الأول من عام 2024 انخفاضًا في نشاط الصفقات، حيث قام مدراء الاستثمارات بتأجيل عمليات التخارج نتيجة للتقييمات المنخفضة تاريخيًا والتي ظلت دون مستويات السوق العامة. ومع ذلك، ومع تراجع مخاوف التضخم وانخفاض أسعار الفائدة، شهد النصف الثاني من العام انتعاشًا ملحوظًا في عدد وقيمة الصفقات. من المتوقع أن يستمر هذا الزخم في عام 2025، مدعومًا ببيئة اقتصادية أكثر استقرارًا وظروف ائتمانية أفضل.

◆ **جمع الأموال:** شهد جمع الأموال في مجال الملكية الخاصة تباطؤًا خلال عام 2024، إلا أن حجم الصناديق زاد بفضل أداء الصناديق الكبيرة. بدأت وتيرة جمع الأموال في التحسن في الربع الأخير من العام، مدفوعةً بتخفيض أسعار الفائدة وزيادة مساهمات المستثمرين غير المؤسسيين مثل العائلات الثرية ومديري الثروات. رغم أن جمع الأموال قد يظل ضعيفًا في بداية عام 2025، فإنه من المتوقع أن يشهد انتعاشًا مع تحسن أنشطة الصفقات والتخارج، ولكن التحديات بالنسبة للصناديق التي تعتمد على التوزيعات للحصول على رأس المال الجديد قد تستمر.

عوائد مؤشر بريكين

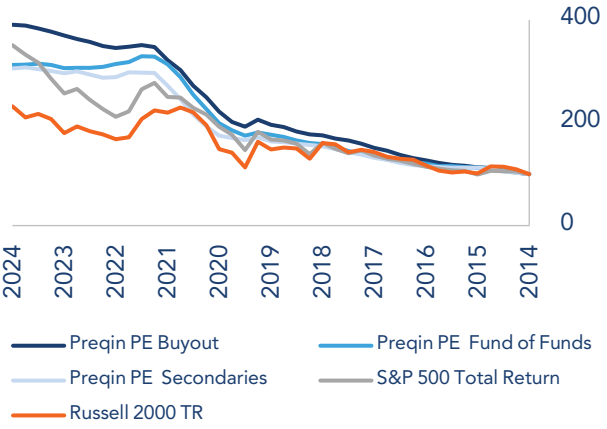

المصدر: بريكين (Preqin)

◆ **الأداء:** أظهرت الملكية الخاصة مرونة في عام 2024، حيث حافظت العوائد على استقرار نسبي، لكنها لم تحقق معدلات النمو المزدوجة المعتادة لهذا القطاع. وكان الأداء أقل من مؤشرات رئيسية، حيث سجل مؤشر "Preqin PE Buyout Index" عائدًا بنسبة 4.7% في الربع الثالث من 2024، مقارنةً بعائد مؤشر "S&P 500"الذي بلغ 31.5%.[1] ومع ذلك، من المتوقع أن تدفع الظروف الملائمة في 2025 إلى تحقيق عوائد أقوى، حيث لا يزال المديرون متفائلين بشأن الاستفادة من تحسن فرص إجراء الصفقات والتخارج.

عند النظر إلى عام 2025، يُتوقع أن يشهد قطاع الملكية الخاصة انتعاشًا ملحوظًا، مدعومًا بتحسن معنويات المستثمرين واستقرار سوق التخارج. ورغم استمرار التحديات، خاصة في جمع الأموال والتقييمات، فإن قدرة القطاع على الابتكار والتكيف تعزز من جاهزيته للنمو. يُرجح أن يكون الأداء مدفوعًا بقيادة مديري الصناديق المتمرسين والاستثمارات الاستراتيجية في القطاعات ذات النمو المرتفع، مما يسهم في تعزيز العوائد وتعظيم قيمتها. بذلك، يواصل قطاع الملكية الخاصة ترسيخ مكانته كعنصر أساسي في بناء محفظة استثمارية متنوعة ومستدامة.

المصدر 1: بريكين (Preqin)
المصدر 2: كتاب الترويج (Pitchbook)

الرؤية تجاه الأسواق العالمية: توقعات عام 2025

الأسهم العالمية والذهب

في عام 2024، شهدت الأسهم أداءً قويًا مدعومًا بتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، ومرونة في الاقتصاد، وتحركات في السياسة النقدية. تفوقت الأسهم الأمريكية بشكل لافت، مدفوعة بالأداء الاستثنائي لأسهم التكنولوجيا عالية النمو، حيث ارتفعت أسهم "العظماء السبعة" بنسبة 67%.[1] في المقابل، عانت الأسهم الأوروبية من أداء ضعيف نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة. كما سجلت الأسواق الناشئة تراجعًا، متأثرة ببطء وتيرة النمو الاقتصادي في الصين. على الرغم من التحديات التي واجهها قطاع التصنيع الأمريكية، أظهر قطاع الخدمات أداءً قويًا، مما انعكس إيجابًا على نتائج مؤشر مديري المشتريات المركب (PMI)*.

محركات عائد الأسهم الأمريكية

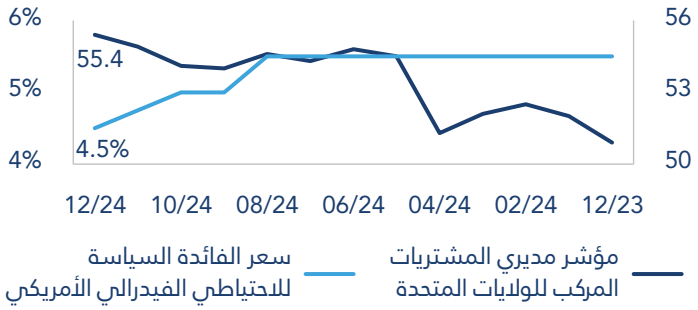

أداء الأسهم العالمية لعام 2024

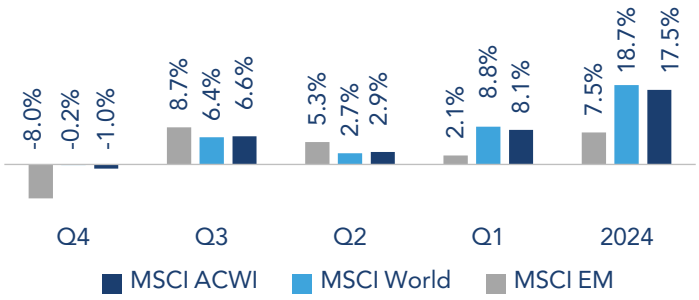

المصدر: بلومبيرغ

يتوقع المستثمرون أن تشهد الأسهم العالمية نموًا في عام 2025، ولكن بوتيرة أكثر اعتدالًا، حيث يتوقع أن يتراوح مؤشر S&P500 بين 6,500 و6,800 . ويعكس هذا التفاؤل عدة عوامل، أبرزها زيادة الإنفاق الرأسمالي وتحسن سوق العمل. وبالرغم من ذلك، تبقى المخاطر قائمة بسبب التقييمات المرتفعة، والقلق من التضخم، والعجز المالي المتزايد في الولايات المتحدة. وبالتالي أداء الأسواق سيكون إلى حد كبير رهيناً بالسياسات الاقتصادية التي ستتبناها الإدارة الجديدة.**

حقق الذهب أداء استثنائيًا في عام 2024، حيث ارتفع بنسبة 27.2%.[1] جاء هذا الأداء مدعومًا بشكل رئيسي بقرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة، مما عزز جاذبية الذهب كاستثمار. ومع انخفاض أسعار الفائدة، تراجعت تكلفة الفرصة البديلة لامتلاك الأصول غير المولدة للعائد، مثل الذهب، مما جعل الاحتفاظ به أكثر جدوى مقارنةً بالأصول الأخرى التي تقدم عوائد. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت التقلبات في الأسواق المالية والتوقعات بتخفيف السياسات النقدية على زيادة الطلب على الذهب، إذ استخدمه المستثمرون وسيلةً لحماية أموالهم من التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

الذهب يرتفع بشكل كبير بسبب ضعف الدولار وانخفاض العوائد

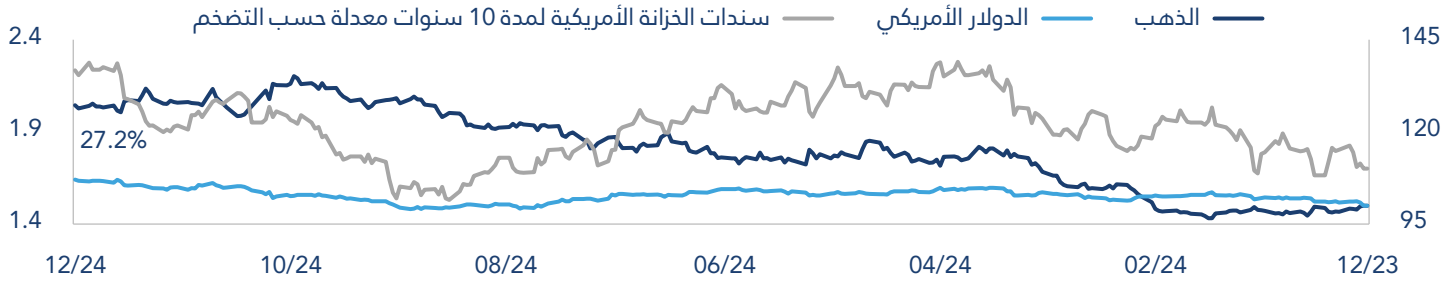

المصدر: بلومبيرغ

أكدت تقلبات السوق بشكل أكبر جاذبية الذهب كملاذ استثماري آمن. كما ساهمت عمليات الشراء الكبيرة من قبل البنوك المركزية في تعزيز الطلب، مما عوض بشكل فعال ضعف الطلب الاستهلاكي. ولعبت هذه العمليات المؤسسية دورًا حاسمًا خلال فترات عدم اليقين الاقتصادي، مما عزز سمعة الذهب كوسيلة موثوقة للحفاظ على القيمة.

التوقعات للذهب في عام 2025 تبدو واعدة، مع أسعار تتراوح بين 2,900 إلى 3,000 دولار أمريكي*. ويعزز هذا التفاؤل الطلب المستمر من البنوك المركزية، وأسعار الفائدة المنخفضة، وزيادة الطلب من المستهلكين. ومع ذلك، قد تؤدي التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية، مثل رفع أسعار الفائدة بشكل غير متوقع، أو التغيرات في ديناميكيات الأسواق العالمية، إلى زيادة التقلبات والضغط السلبي على الأسعار.**

*ملاحظة: مؤشر مديري المشتريات (PMI)هو مؤشر اقتصادي رئيسي يقيس التغيرات في الأنشطة التجارية الرئيسية في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية. إذا كان مؤشر PMI فوق 50، فهذا يشير إلى التوسع في القطاع، بينما إذا كان تحت 50، فإنه يشير إلى انكماش.

**ملاحظة: يتراوح العائد بين 10.5% و15.6% وفقًا لتقديرات السوق المستندة إلى تحليلات غولدمان ساكس، بنك أوف أمريكا بلومبيرغ ومجموعة كارسون (ياهو فاينانس).

***يستند هذا التقدير إلى توقعات السوق من قبل غولدمان ساكس، جي بي مورغان، بنك أوف أمريكا، سيتي بنك، ويلز فارجو، بنك ANZ.

المصدر 1: بلومبيرغ

الجزيرة كابيتال
الجزيرة للأسواق المالية ALJAZIRA CAPITAL

مكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت اشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة اصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الادارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استمرارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

يوفر مكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار للعملاء حلولاً استثمارية متعددة ومصممة خصيصًا لهم، واستثمارات بديلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنتجات استثمارية ذات تأثير تساهم في دعم الاقتصاد المحلي.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عـن تقييم أداء المحفظة الاستثماري الخاصة . يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات او تصفيتها جزئيا أو كلياً. إن أسواق الأسهم والسندات والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشـهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مشتقة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتفنيد هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبنية عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسـؤولية عن أية خسـارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الآفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعليا. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم او الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. قد يحصل المستثمر على مبلغ أقل من المبلغ الأصلي المستثمر في حالات معينة. بعض الأسهم أو الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسـوم على الاستثمارات في الأسهم. تم إعداد هذا التقرير من قبل موظفين متخصصين في شركة الجزيرة للأسواق المالية، وهم ينعهدون بأنهم وزوجاتهم وأولادهم لا يمتلكون أسهماً أو أوراق مالية أخرى يتضمنها هذا التقرير بشكل مباشر وقت إصدار هذا التقرير، لكن كاتبو هذا التقرير و/او زوجاتهم / أولادهم قد يمتلكون أوراق مالية / حصص في الصناديق المفتوحة للجمهور المستثمرة في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير كجزء من محفظة متنوعة والتي تدار من قبل طرف ثالث. تم إعداد هذا التقرير بشـكل منفصل ومسـتقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر، ما عدا اولئك الذين يسـمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/او الأطراف الرابعة الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. قد تملك الجزيرة كابيتال و/أو الشركات التابعة لها حصصا في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير بشـكل مباشر، أو بشـكل غير مباشر عن طريق صناديق اسـتثمارية تديرها و/أو ضمن صناديق استثمارية تدار من قبل أطراف ثالثة. قد تكون إدارة المصرفية الاستثمارية للجزيرة كابيتال في طور المباحثات للحصول أو حصلت فعلاً على صفقة أو صفقات من قبل الشركات موضوع هذا التقرير. قد يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في شركة الجزيرة للأسواق المالية أو أحد مدراءها التنفيذيين، أو أكثر من فرد واحد، عضو / أعضاء في مجلس إدارة أو الإدارة التنفيذية في إحدى الشركات المذكورة في هذا التقرير أو الشركات التابعة لها. لا يسـمح بنسـخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواءً داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.

إدارة الأصول | الوساطة | المصرفية الاستثمارية | خدمات الحفظ | المشورة
الإدارة العامة: طريق الملك فهد، ص.ب. 20438 الرياض 11455 المملكة العربية السعودية، هاتف: 011-2256000 فاكس: 011-2256068

الجزيرة كابيتال شركة مساهمة سعودية مقفلة، تعمل تحت إشراف وترخيص هيئة السوق المالية السعودية (رقم 37-07076)